

مؤامرة الصمت ... مشكلة نشر الحقيقة حول فلسطين

كُتبت المؤلفات البريطانية باميليا فرغوسون هذا العرض للمشاكل التي واجهتها في نشر كتابها « المشكلة الفلسطينية » ، مما يعطي قارئ شؤون فلسطينية صورة حقيقية عن التجارب المرة التي يتعرض لها الكتاب الأجانب الذين يحاولون خرق جدار التحامل الاعلامي ضد الفلسطينيين .

قبل أن ابحت المشكلات التي اعترضتني مع غراناذا ، أود ان اوجز حالة أحدثت من حالات الرقابة . خلال اواسط ايار (مايو) ١٩٧٤ ، زارت لندن لمدة اسبوع ابرز محامية لحقوق المدنية في اسرائيل ، غليسيا لانغر . وحملت معها تفاصيل حول المعاملة الاسرائيلية السيئة للسجناء السياسيين ، وعدم السماح للمحامين والمطفي الصليب الاحمر بالوصول اليهم ، وأدلة على التعذيب وعمليات الضرب الشديد ، ومختلف القوانين القاسية المفروضة على الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري ، ومخالفات اسرائيل المتكررة لقرارات مؤتمر جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ . ودعي الى مؤتمرها ١٠٠ مندوب من الصحافة والتلفزيون والراديو — فحضره أقل من عشرة . ونشرت صحيفتنا **الغارديان** و **المورنينغ ستار** جزءا معنا فقط من معلوماتها ، وربما اذيع أيضا نيا أو نبان صغيران في محطات الراديو التجارية بلندن (كايبتال والاذاعة البريطانية) وبرامج الاذاعة البريطانية الموجهة الى الخارج .

وكانت قبل وصولها قد رتب الامر لاعطي صحيفة **الصندي تايمز** اللندنية مقالة متصلة حول السيدة لانغر وعملها . ومن عادة صحفنا الليبرالية ان تحرب بكلمات المحامين الراديكاليين . ومما لا ريب فيه ان مقالتي حول الامور التي اناطت اللثام عنها كانت بشكل صارم واقعية ، دقيقة ، وقد راجعتها السيدة لانغر بعناية ، قبل عودتها الى اسرائيل عن طريق باريس . وسلمت مقالين **الصندي تايمز** يوم الجمعة السابع عشر من ايار (مايو) ، وما زلت انتظر نشرها . فني بداية الامر ، كان لا بد من « التثبت من تفاصيلها بواسطة مراسلنا في اسرائيل » . ثم ، كان بعض ما جاء فيها سيستعمل كأساس لتطليل عوازين اسرائيل الادارية (التي تستطيع السلطات العسكرية بموجبها أن تقدم على اعتقالات اعتباطية وتسجن

خلال كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ نشرت كتابي « المشكلة الفلسطينية » ، أخيرا ، شركة شجاعة في لندن ذات ميول راديكالية تدعى مارتن بريان اند اوكيف . وقسمه هذا الكتاب قبل صدوره محنورة في ذهني كمثل ، كاذار ، لجميع الصحفيين الغربيين أمثالي الذين يختارون كتابة الحقيقة حول المشكلة الفلسطينية ، فيجدون أنفسهم عرضة لمختلف أشكال الرقابة .

كانت في الاصل شركة روبرت هارت — ديفيز ، وهي قسم من دار غراناذا للنشر التي يرأس مجلس ادارتها اللورد برنشتاين ، قد كلفني بتأليف الكتاب وتخلت الشركة عن الكتاب في خريف ١٩٧٢ — بعد سنتين تقريبا من تكلفي بتأليفه ، وفي غضون بضعة أشهر فقط من تاريخ الصدور كما اعلان عنه في اعلان نشرته الشركة في المجلة الرئيسية لقوائم المنشورات ، « ذا بوكسيلر » ، (١٢ آب/اغسطس ١٩٧٢) .

ثمة أسباب عدة لغرض هذا النوع من أنسواع الرقابة على الكتاب والصحافيين . وليس هناك تفسير بسيط له . وربما كانت نقطة الانطلاق الاكثر مطلقية هي الشعور الغربي المهائل بالذنب حول المذابح اليهودية . وتنبثق من هذا الشعور بالذنب حاجة لاشعورية للمغالة في التعويض ، وبالتالي لتفسير أو تسويغ افعال اسرائيل . وثمة جانب آخر يرفض رفضا مبالغا صريحا ، القبول بحقيقة ان شعبا اسويث معاملته الى هذا الحد قادر ، هو نفسه ، على اساءة معاملة الغير . وهذا كله يخلق عائقا عاطفيا وفكريا تزيد حدة مجموعة من الضغوط الصهيونية . وهناك ، أيضا ، خوف من أن بوصم المرء بـ « اللاسامية » . وبالفعل ، فان نصف المعركة في الغرب يتألف من اقناع الناس بأن انتقاد الصهيونية لا يجب ان يلصق بهم ، بصورة او تومانيكية ، نعت « اللاسامية » . وليس هذا بالامر السهل .